

المملكة العربية السعودية

واصل القطاع غير النفطي زخمه منذ بداية العام الحالي حتى الآن وذلك بفضل الأداء القوي للقطاع الخاص (+٥,٩% على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢). كما انتعش الاستثمار بقوة ما قد يدعم النمو المستقبلي من خلال رفع القدرة الإنتاجية. ومن المتوقع أن يستمر الزخم خلال الفترة المتبقية من هذا العام وعلى مدار عام ٢٠٢٣، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار النفط، واستمرار بعض الضغوط التضخمية (التي من المتوقع أن تخف حدها). وبالرغم من زيادة بند النفقات وفقاً لمسودة الميزانية وانخفاض أسعار النفط والإنتاج، إلا أننا نتوقع تسجيل فائض بميزانية العام المقبل. وتتضمن أبرز التحديات الرئيسية التي قد يتعرض لها الاقتصاد السعودي خلال العامين المقبلين، إمكانية تسجيل القطاع غير النفطي لمعدل نمو أقل من المتوقع، والذي قد ينتج على سبيل المثال نتيجة لضعف مستويات المرونة عما كان متوقفاً في مواجهة تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي.

القطاع غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو في ٢٠٢٣

حافظ نمو القطاع غير النفطي هذا العام على زخمه، إذ وصل إلى ٥% في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بعد تسجيله لنمو بنسبة ٤,٩% في عام ٢٠٢١. وبقي القطاع الخاص (+٥,٩% في النصف الأول من العام) المحرك الرئيسي للنمو على الرغم من تحسن وتيرة نمو القطاع الحكومي والذي بلغ ٢,٤% مقابل ١,٥% في عام ٢٠٢١. وسجل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق أعلى معدل نمو بنسبة ١٠,٨% في النصف الأول من العام بعد أن شهد نمواً قوياً بنسبة ٨,٧% في عام ٢٠٢١. والأبرز من ذلك، فإنه من حيث الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، كان تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (أي الاستثمار) الأسرع نمواً إلى حد كبير، إذ ارتفع بنسبة ٢٤% على أساس سنوي في النصف الأول من العام. وتعتبر تلك مؤشرات إيجابية تعزز إمكانية النمو في المستقبل نظراً لدلالاتها على تزايد الطاقة الإنتاجية.

وتشير التقديرات إلى استمرار الزخم القوي خلال الفترة المتبقية من العام الحالي وفي عام ٢٠٢٣ على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار النفط وبعض الضغوط التضخمية. كما أن الإنفاق الاستهلاكي ما يزال قوياً مع ارتفاع قيمة معاملات نقاط البيع بنحو ١٩%، على أساس سنوي، حتى سبتمبر الماضي. وما يزال نمو الائتمان قوياً بوصوله لنحو ١٦%، على أساس سنوي، إذ يساهم ارتفاع نمو الائتمان المقدم لقطاع الأعمال (+١٢% على أساس سنوي) في تعويض تراجع معدلات نمو قروض الرهن العقاري. وبالنسبة للرهن العقاري، فإنه على الرغم من تجاوزه لزروة النمو، إلا أنه ما يزال يتوسع بمعدلات مرتفعة بلغت نحو ٢٩%، على أساس سنوي، حتى أغسطس. أما على صعيد مؤشر مديري المشتريات، فقراءته قوية (وصلت أحدثها إلى ٥٦,٦)، مع وصول مؤشر الطلبات الجديدة إلى ٦٢,٣. وبالنظر إلى تلك العوامل مجتمعة، تشير التوقعات إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٤,٧% بنهاية عام ٢٠٢٢، على أن يصل إلى ٤% في عام ٢٠٢٣، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وضعف الاقتصاد العالمي.

وما زالت الإصلاحات الجارية وعملية وضع السياسات الفعالة من أبرز العوامل الجوهرية التي تعزز آفاق النمو. وتشمل الإصلاحات والمبادرات الاستراتيجية الأخيرة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار (التي تستهدف تعزيز نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠% في عام ٢٠٣٠ مقارنة بأقل من ٢٤% في عام ٢٠٢١)، واستراتيجية التكنولوجيا المالية، وإنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار، ووضع قانون الشركات الجديد. وفي المقابل، فإنه نظراً لرفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة بنسبة ٣% منذ مارس الماضي، رفع البنك المركزي السعودي معدلات الفائدة بمعدل مماثل بلغ ٢,٧٥% مع توقع المزيد من الزيادات على معدلات الفائدة الأمريكية بمقدار ١٠٠-١٢٥ نقطة أساس أخرى قبل نهاية العام. وأدى ارتفاع معدلات الفائدة وتسارع وتيرة نمو القروض مقارنة بالودائع لارتفاع معدلات الفائدة بين البنوك، مما دفع البنك المركزي السعودي لضخ السيولة في القطاع المصرفي.

وبالانتقال للقطاع النفطي، فبعد زيادة الإنتاج هذا العام، من المتوقع أن تتراجع معدلات الإنتاج العام المقبل نظراً للقرارات الأخيرة التي أقرتها منظمة الأوبك وحلفائها والتي تقضي بخفض الإنتاج إذ لن يكون مفاجئاً إذا استمرت السعودية في الاضطلاع بدور استراتيجي وقيادي على مستوى المجموعة، فيما يتعلق بإدارة إمدادات النفط العالمية، بما في ذلك خفض حصة الإنتاج أو زيادتها وفقاً لما تقتضيه الضرورة. وتجدر الإشارة لخطط أرامكو الهادفة إلى زيادة قدرتها الإنتاجية

المستدامة من ١٢ مليون برميل يومياً إلى ١٢,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، قبل رفعها إلى ١٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة تصل إلى ٨,٦% في عام ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى ٢,١% العام المقبل، متأثراً بالقطاع النفطي.

التضخم يقترب من مستويات الذروة، والبطالة تواصل تراجعها

واصلت معدلات التضخم ارتفاعها ووصلت إلى ٣,١%، على أساس سنوي، في سبتمبر، إلا أن التوقعات ترجح الوصول إلى مستوى الذروة في وقت لاحق من العام الحالي، على أن يصل متوسط العام بأكمله إلى ٢,٦% قبل أن ينخفض إلى ٢,٢% في عام ٢٠٢٣. واستمرت مساهمة النمو الاقتصادي ومبادرات توظيف الوظائف في خفض معدلات البطالة بين صفوف السعوديين، إذ تراجع معدل البطالة إلى ٩,٧% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، مقارنة بمستويات الذروة التي شهدناها مؤخراً والتي بلغت ١٥,٤% قبل عامين.

فوائض في الميزانية رغم زيادة الإنفاق

شهد وضع المالية العامة تحسناً كبيراً في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ على خلفية ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، وذلك على الرغم من زيادة مستويات الإنفاق أعلى مما كان متوقعاً. كما ارتفعت الإيرادات بنسبة ٤٣% على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، إذ ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة ٧٥%، بينما نمت الإيرادات غير النفطية بنسبة ٥%. وارتفعت النفقات بنسبة ١٠%، مما أدى إلى تحقيق فائض مالي بنسبة ٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بتسجيل عجز قدره ٢,٣% في عام ٢٠٢١. وتشير التوجهات المستقبلية إلى أنه بالنظر إلى أسعار النفط التي ما تزال مرتفعة نسبياً، والنمو المستمر للإيرادات غير النفطية، وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة على صعيد النفقات المدرجة في الميزانية خلال فترة التوقع، إلا أن هناك إمكانية لتسجيل فوائض مالية تصل إلى ٢,٩% و ٠,٨% في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على التوالي. ويواصل صندوق الاستثمارات العامة لعب دور جوهري في سياق السعي نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال ضخ الاستثمارات في القطاعات والشركات الواعدة، إذ تعتبر استثماراته مكمل للنفقات المالية للحكومة. ومن المتوقع أن يتم توجيه الفوائض في الغالب لتعزيز الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بدلاً من خفض مستويات الدين، وبناءً على ذلك، نتوقع أن تستقر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصولها إلى ٢٤% تقريباً مقابل ٣٠% في عام ٢٠٢١.

وواصل فائض الحساب الجاري نموه (١٦% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام) بفضل ارتفاع أسعار النفط، ونتوقع أن يواصل الحساب الجاري تسجيل فائض بمستويات مريحة خلال فترة التوقع. وتتضمن أبرز المخاطر الرئيسية، إمكانية تسجيل القطاع غير النفطي لمعدل نمو أقل من المتوقع، والذي قد ينتج على سبيل المثال نتيجة لضعف مستويات المرونة عما كان متوقعاً في مواجهة تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي. في المقابل، قد يبلغ إنتاج النفط مستويات أعلى من المتوقع، لأسباب قد تتضمن على سبيل المثال، رجوع الأوبك وحلفائها عن القرارات (بشكل كلي أو جزئي) التي أقرتها مؤخراً والتي تقضي بخفض الإنتاج بمعدلات قوية. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تبلغ أسعار النفط مستويات أعلى من توقعاتنا التي تبلغ ٩٠ دولار في عام ٢٠٢٣ كمتوسط سعر مزيج خام برنت.

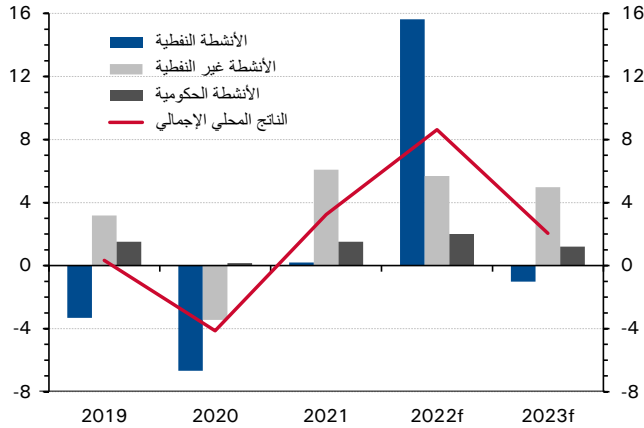
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	*٢٠٢٣	*٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠		
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	1,028	1,032	834	703	مليار دولار	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.1	8.6	3.2	-4.1	% النمو السنوي	
النقضي	-1.0	15.6	0.2	-6.7	% النمو السنوي	
غير النقضي	4.0	4.7	4.9	-2.5	% النمو السنوي	
التضخم	2.2	2.6	3.1	3.4	% النمو السنوي	
ميزان المالية العامة	0.8	2.9	-2.3	-11.1	% من الناتج	
الدين العام	24.3	24.2	30.0	32.4	% من الناتج	
الحساب الجاري	13.6	16.5	5.3	-3.2	% من الناتج	

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

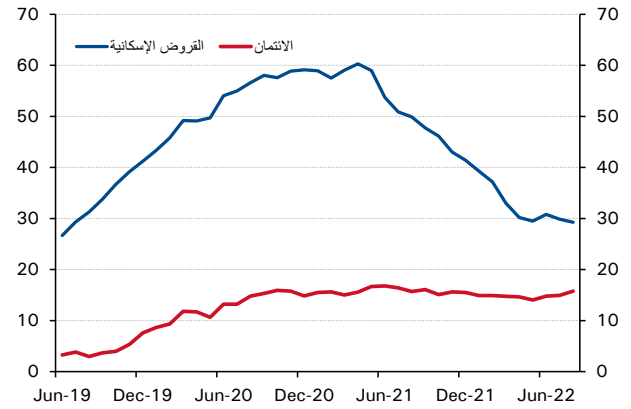
(على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

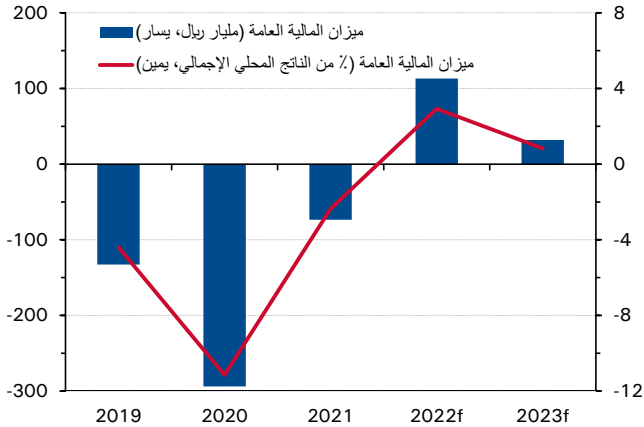
الرسم البياني ٢: النمو في الائتمان

(على أساس سنوي)



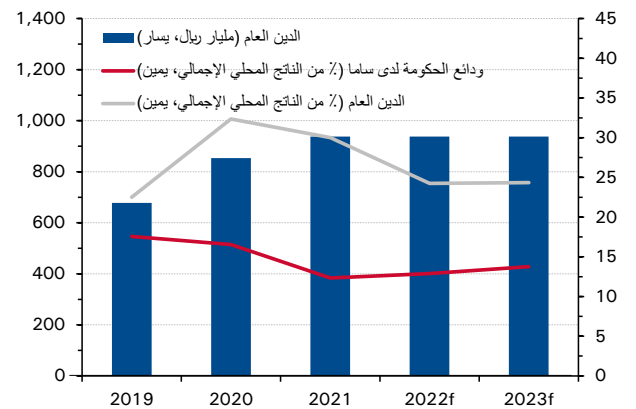
المصدر: ساما

الرسم البياني ٣: ميزان المالية العامة



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

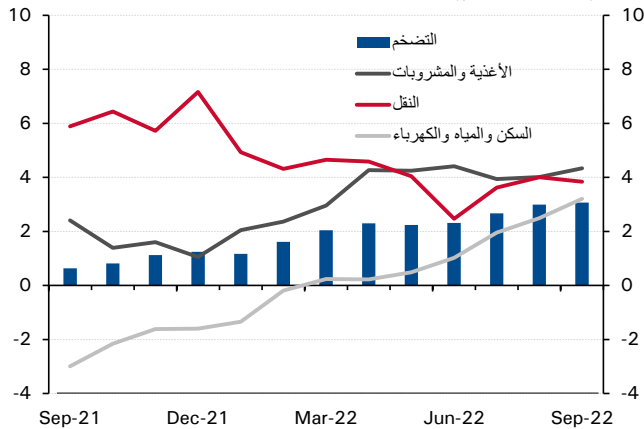
الرسم البياني ٤: الدين العام وودائع الحكومة لدى ساما



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ساما، وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: التضخم

(على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء